المقدمة

النفط والغاز الطبيعي: القضايا

تُعدّ الطاقة المادة المشكلة للاقتصاديات. ذلك أن توريدها واستخدامها يحددان أساليب الإنتاج والتنظيم الاجتماعي. كما تحدد مصادر الطاقة ومدى توافرها التطور الصناعي ووسائل النقل وموارد الرزق. وقد أدى الانتقال من الأشكال غير التجارية للطاقة ـ مثل الحطب والكتل الحيوية ـ التي ما يزال مليارات من البشر يعتمدون عليها إلى الفحم ثم النفط والغاز الطبيعي إلى التغيير الجذري للعلاقات الاجتماعية ضمن أقاليم العالم وما بين بعضها بعضاً. فمنطقتا الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ما كانتا لتقعا في عين العاصفة السياسية العسكرية الدولية لولا امتلاكهما لاحتياطيات هائلة من النفط والغاز الطبيعي. وما كانت القوى اليمينية الضاغطة لتناصر أحقية أمريكا بالسيطرة على أفريقيا الغربية لولا اكتشاف النفط والغاز الطبيعي في المياه العميقة لتلك المنطقة في التسعينيات من القرن العشرين. وإذا ما حصل انتقال كمي من الاعتماد على الهيدروكربون إلى أشكال أخرى من موارد الطاقة، فلا ريب بأن المضامين الاقتصادية والإستراتيجية سوف تكون عميقة، شأنها في ذلك شأن تلك التي رافقت انتقال الدول الصناعية من الفحم إلى النفط في أوائل القرن الماضي.

يسعى هذا الكتاب إلى تحقيق هدفين: أولهما مجرد تزويد القارئ بملخص للمعلومات اللازمة لفهم البنية العالمية لاقتصاد النفط والغاز الطبيعي. فهناك بيانات توضح أماكن تواجد الاحتياطيات، ومن ينتج ماذا، والأنماط التجارية، والاستهلاك، والأسعار. ويبين الكتاب بالاعتماد على دراسات قامت بها هيئات دولية، الاتجاهات والتوقعات لعقدين أو ثلاثة عقود قادمة، بما في ذلك الأهمية المتنامية للصين.

والهدف الثاني، ضمن مجموعة من القضايا العالمية، إلقاء الضوء على القضايا السياسية والاجتماعية الملازمة لقطاع الطاقة العالمية الذي تبقى فيه القوى الغنية في المدة ما بعد الكولونيالية (الاستعمار التقليدي) مسيطرة على الاستهلاك فيما تسيطر

البلـدان النامية علـى تصدير إنتاج النفط. كذلك يتقصى الكتـاب أثر الاعتماد على تصدير الهيدروكربونات على الدول المنتجة لها، لا ليجد مشيخات فائقة الثراء كتلك التي تتحـدث عنها المجلات الصفـراء بكثير من الوهم والخيـال، وإنما اقتصاديات مشوهة أصبحت عرضة للنزاعات المدنية بسبب من اعتمادها على السلعة الأكثر تقلباً في الأسعار. وحيث يعمل توزيع الإيرادات على إثراء الطبقات أو الزمر أو العائلات التي تسيطـر عليها. فيما يفقر البقيـة، وقد ثبت أن الاندفاع للسيطرة على الثروة النفطية يعد الحافز الأساسي للصراع داخل البلدان ومصدر التوتر بين الدول.

والمجـال الرئيـس الآخر المتاح للنقاش في هذا الكتاب إنمـا هو تلك العلاقة القوية التـي لا يمكـن فصلها ما بين أمـن واردات النفـط والغاز الطبيعـي وجيوستراتيجية الدول المستهلكـة القوية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وعلى الأخص الولايات المتحدة الأمريكيـة، إذ لا نسمع في هذه الـدول إلا القليل عن تكلفة الاعتمـاد على النفـط بالنسبة للدول المنتجـة، ولكن ما إن ترتفـع الأسعار حتى نجد الديماغاجيون يعملون على جعل موضوع الرعب من الاعتماد على الأجانب «الجشعين»، «الذيـن لا يستحقـون الثقة» في المقدمة. ولقد كانت السيطـرة على حرية الوصول إلى الاحتياطيات من الهيدروكربون السمة الثابتة للسياسة الخارجية منذ الحرب العالمية الأولى. واستمرت طوال سنوات الحـرب الباردة، وحقبة القومية المعادية للاستعمار، ومـا يسمى الحرب على الإرهاب وتظهر حالياً في عمليـة صياغة العلاقات المستقبلية مع الصين وروسيا.

ليـس ثمة شك جدي حيال واقعية أو خطورة الضرر البيئي الذي تحدثه أنواع الوقود الأحفـوري. ومـن الأسئلـة المتبقية التي يجـب طرحها: ما مدى خطـورة أو سرعة ذلك الأثـر؟ وأي مـن الحشرات الناقلة للأمراض سوف تنتقـل؟ وأي الدول ستعاني أولاً من فيضان هائل نتيجة ارتفاع مستوى البحر؟ وما هي الاستجابة للهجرة بأعداد كبيرة من الأراضـي المتصحرة في الجنـوب؟ فيما يطرح تخفيف المشكلة أسئلـة أخرى. وبالنسبة للمولعـين بالدولارات في وزارات المالية والخزينـة والسياسيين النفعيين، فهناك مسألة

مـا إذا كان الإنفاق على تخفيض انبعاثات غـازات الدفيئة يعادل من حيث النتائج تلك الممارسات المعهودة في أثناء الانتخابات بتقديم الوعود بإجراء تخفيض في الضرائب.

يتجه الطلب على الطاقة للصعود بقوة، ويتولد هذا في معظمه نتيجة الانغماس في النمـط الاستهلاكي في الدول الغنيـة، إلا أن نمو الطلب يزداد قوة بفضل اقتصاديات الدول النامية الأكبر التي تتوسع في توفير الكهرباء، والغاز للطبخ، ووسائط النقل الآلية لمواطنيها، وتصاعد إنتاجها الصناعي، الذي يعود بشكل كبير لتغذية الصادرات لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنميـة التي تسعى شركاتها نحو الحصول على العمالة الرخيصـة وأنظمة ضابطة للتصنيع أخف وطأة. فهل ينبغي إجبار الدول النامية على كبـح نموها، أو تقليل التلوث الصادر عنها، بموارد مالية أقل، لإنقاذ العالم من كارثة بيئيـة أعمـق من تلك التـي تكونت على مدى القـرون الثلاث الأخـيرة، والتي تعود في معظمها لأوروبا وأمريكا الشمالية؟

هنـاك الكثير مـن الكلام عن مصادر الطاقة البديلة. ولكن غالباً ما لا يكون ذلك لأسباب بيئية، بل لضمان السيطرة على الإمدادات، ولهذا يمكن لرمال قطران الفحم والطاقـة الشمسيـة أن يقفـا جنباً إلى جنـب عندما يزيد أحدهما مـن الاعتماد على الهيدروكربـون فيمـا يقلل الآخر منه. ولـدى النظر إلى أنواع الطاقـة البديلة المفيدة في المعركـة ضـد انبعاثـات غـازات الدفيئـة، فمـن الواضـح أن مستقبـلاً خالياً من الهيدروكربـون لا يـزال بعيداً جداً. ومع التقنية الحالية فـإن الاقتصاد الهيدروجيني الثمـين جداً سيكون مبنياً على النفط والغاز الطبيعي والفحم. ولا يمكن تجنب مسألة كيفيـة التأقلم مـع تعطشنا المتزايـد دوماً للنفـط والغاز الطبيعـي. وتظهر الحوادث السابقة أن الطلب المنخفض والكفاية الأعظم كانا قد نتجا عن الأسعار المرتفعة، وليس بسبب القرارات الوجيهة التي يتم التوصل إليها في المؤتمرات الدولية.

ويجـدر بنـا الإشارة إلى ما لا يتطـرق إليه كتابنا هذا. فهـو لا يبحث بأي قدر من التفصيل في طرق الاتجار بالطاقة ـ تعقيدات بنود العقود والإلغاء والصفقات الفورية والعقود الآجلة غير المباشرة والعقود الآجلة المباشرة والعقود المتعلقة بالفروق. كذلك، فـإن هذا الكتاب لا يعالج صناعة النفط الفرعية ـ التكرير والصناعة البتروكيميائية

والتسويق ـ وإن يكن هذا القطاع قد ازدادت أهميته في تحديد العلاقات بين بلد منتج معين وبين منتجين ومستهلكين معينين. كما أنه لا يدور حول شركات البترول الكبرى التي جرى عرض تاريخها على أفضل ما يكون في مجالات أخرى.

إن الإجابات في هذا الكتاب قليلة، إن وجدت. فليس القصد منه توفير الإجابات، إنما هناك قضايا عديدة تطرح وعلى القارئ أن يبني استجاباته على الظروف السياسية والاقتصادية والبيئية التي أوجدتها وعززتها اقتصادياتنا المعتمدة على النفط والغاز الطبيعي.

مقدمة الطبعة العربية

يقول الفرنسيون ما ترجمته: «كلما تغيرت الأحوال ظلت تلك الأحوال كما هي».

وهذا القول يصدق من نواحٍ عدة على ظاهرة النفط. فلقد راحت الأسعار ومعدلات الإنتاج وتقديرات الاحتياطي تتأرجح منذ أن بدأت كتابة هذا الكتاب. لكن لم تحدث أي تحولات ارتجاجية، فقد كان محراث الإستراتيجية الأمريكية يشق الأخاديد ذاتها، وكانت فواتير المحروقات وليس بُعد النظر المحرك للمبادرات البيئية المحدودة، وظل توزيع الدخل الناتج عن النفط يولد النزاع.

وكما كان الأمر في عهد الرئيس نيكسون وكارتر صارت إدارة جورج دبليو بوش يحركها ارتفاع الأسعار بإعلانها عن خطط بعيدة المدى لتخفيض الاعتماد على استيراد النفط. وكان صافي فاتورة النفط المستورد في الشهور العشر الأولى من عام 2005 قد بلغت 189 مليار دولار، في حين بلغت 44 مليار دولار في مدة هبوط الأسعار عام 1998. وكما هي الحال من قبل، لم يكن ما حدا بواشنطن إلى تخصيص الأموال لدعم مشروعات المحروقات الخالية من الهيدروكربون القلق من إلحاق الدمار بالبيئة المتأتي عن جشع المستهلك الأمريكي، وإنما كان مبعثه مخاوف تتصل بسعر النفط والاعتماد على الشركاء في التجارة.

وهذا أمر ينطوي على مفارقة. ففي المؤسسات المتعددة الأطراف تكون الولايات المتحدة في الصف الأول من الدول التي تناصر قوى السوق والتجارة الحرة. إلا أن التعلق بالليبرالية الاقتصادية لا يمتد إلى زراعة القطن أو إنتاج الحبوب المعدلة وراثياً، وبالتأكيد لا يصل إلى سلعة حيوية كالنفط.

لم تعد الولايات المتحدة مستعدة لأن تدع منتجي النفط في الشرق الأوسط أو أي مكان آخر من العالم النامي يتصرفون كما تسمح لهم وسائلهم الآن بأكثر مما كانت قبل خمس سنوات مضت حين كان يتم إعداد الخطط لغزو العراق، أو مما كانت عليه

قبل خمسين عاماً حين أطيح بحكومة مصدق. وما زال احتلال العراق مستمراً. وما زالت إيران تتعرض لحملات دائمة من الكلام الاستفزازي والتحرش. والانتقال إلى القومية الشعبية في أمريكا اللاتينية يثير المخاوف من قيام الولايات المتحدة بمحاولات دؤوبة لإثارة الاضطرابات وتهديد الحكومات المنتخبة.

وكما برهنا في هذا الكتاب: فالقضية المركزية ليست الملكية، وإنما السيطرة والتحكم. إنها مسألة ظرف ما إذا كانت الولايات المتحدة والأمم الأخرى القوية المستهلكة للطاقة تسعى إلى فرض نفوذها على احتياطيات وإنتاج النفط عبر شركات النفط التجارية والأنظمة المحلية المنصاعة أو التدخل العسكري المباشر. ذلك أن المسألة المحورية هي السيطرة، وليس الأداة التي تستخدم لفرض هذه السيطرة.

إن السيطرة ليست مجرد مسألة الاطمئنان إلى أن الولايات المتحدة وحلفاءها سوف يكون لديهم ما يكفي من النفط بأسعار مقبولة، سواء كان ذلك عن طريق المبيعات المباشرة أم السوق. كذلك هناك القضية المتصلة بحماية النفط من منافسين محتملين. والمنافس الرئيس اليوم هو الصين، ومن غرب أفريقيا مروراً بالشرق الأوسط فآسيا الوسطى، ثم عبر المحيط إلى فنزويلا، حيث تدور المعركة على الحد من نفوذ بكين. وهنا تلتقي المصلحة الاقتصادية الذاتية والتفكير الإستراتيجي.

كتب أحد المراقبين مؤخراً يقول: «لاحظ المخططون الإستراتيجيون أن الصين والهند وبلداناً آسيوية أخرى تعتمد أشد الاعتماد على إمدادات الشرق الأوسط. وليس من المرجح أن تدعم هذه الدول سياسة الولايات المتحدة، أكثر من حلفائها الغربيين، خاصة إذا كان شريان الطاقة لديهم مهدداً. وهذا من منظور التخطيط العسكري العالي الذي مكّن من الفوز في الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، ومن ثم فإن وضع قوات عسكرية في قلب المنطقة النفطية على امتداد الطرق البحرية المهمة أمر لا يحتاج لعبقرية لإدراكه».[1]

وإن الولايات المتحدة وحلفاءها قد أرست وجوداً مسلحاً واسعاً في العراق، معززة بذلك الشبكة الواسعة القائمة أصلاً من القواعد في المنطقة. لكن ما الذي حققته

العملية حتى الآن؟ فأسعار النفط الاسمية والفعلية كانت الأعلى منذ الثورة الإيرانية. كذلك لم يحقق الإستراتيجيون عراقاً هادئاً تحت حكومة مناصرة لواشنطن، يضخ ما يكفي من النفط لتهديد هيمنة الرياض على أوبك. بل إن العراق صار يواجه الآن احتمالات اندلاع الحرب الأهلية والتفكك والطائفية في بلد، قليلون فيه من لديهم الاستعداد الآن لوصف أنفسهم بأنهم أصدقاء واشنطن. ولسنا نجد إنتاج البلد من النفط يرتفع فوق 2.5 مليون برميل في اليوم على مدى السنوات الخمس القادمة، حسب وكالة الطاقة الدولية.[2]

ولكن ما إن يبدأ تطوير حقول النفط فعلاً في العراق حتى يأخذ بإثارة دواعٍ جديدة للحنق. فالنموذج الأثير يسلم تطوير ما يزيد عن 60% من احتياطي النفط في العراق إلى شركات أجنبية عوضاً عن إحالتها إلى شركة نفط وطنية. فضلاً عن ذلك، فإن النموذج التعاقدي الذي يحظى بالرعاية يتعرض للانتقاد، حيث يقدر منتقدوه أنه سوف يمنح تلك الشركات عائدات تتراوح معدلاتها ما بين 42 و62%. وستكون حصة الحكومة العراقية أقل بمقدار 194 مليار دولار مما ستحصل عليه وفق الترتيبات الأخرى[3]. كذلك تواجه خصخصة الصناعة منذ حين معارضة من نقابات العمال التي انتشرت منذ الإطاحة بصدام [حسين].

إن قابلية الدول الغنية بالهيدروكربون لخوض النزاع الأهلي كجماعات مختلفة المصالح ـ سواء كانت إثنية أو قبلية، أو عسكرية أو طبقية أو إقليمية أو حتى شخصية ـ تتنافس على «المال السهل» وهي عنصر ربما يظل يسكن العراق طويلاً، حتى بعد نهاية الاحتلال. هل سوف يمول النفط والغاز في كردستان العراق، حكومة عراقية أم حكومة كردية؟ وماذا عن الاحتياطيات في الجنوب ذي الغالبية الشيعية؟ وعند النظر في هذا السؤال الأخير، أي بلدان أخرى حري بها أن تقلق؟

وفي الطرف البعيد من «العالم العربي» حتى قبل بدء تدفق العائدات أخذ الشقاق في موريتانيا يتسع ويتفاقم بفعل الثروة النفطية، تماماً كما أشار نموذج التوقعات الموصوف في هذا الكتاب. فوجدنا حكومة يطيح بها انقلاب عسكري، ووزيراً للنفط يتهم ببيع البلد بثمن بخس وحشو جيوبه، وشركة نفط تفاوض الحكومة الجديدة

لإعـادة النظـر في عقدهـا. وفيما الأمـور تجري على الطـرف الجنوبي مـن منطقة الشمال الأفريقي من الشرق الأوسط، انهارت اتفاقية توزيع عائدات نفط التشاد التي جاءت نتيجة ما أحيطت به من وساطات دولية، وحل بالبلاد الخراب حين قامت قوات متمردة بالهجوم على نجامينـا، ثم صرحت الحكومة بأنها سوف تطرد شركتي نفط عالميتين وطالبت بدفع ما يبلغ خمس مئة مليون دولار.

ولقـد أدى التطـور الذي أصاب أسعار النفط، طبعـاً، إلى زيادات ضخمة في دخل الـدول المنتجـة. ويقدر أن عائدات صـادرات أعضاء منظمة أوبك سـوف تكون أعلى بنسبـة 43% عمـا كانـت عليه في العـام 2004 إذ بلغت 473 مليـار دولار مع أرجحية ارتفاع الأسعار بزيادات ذات شأن في 2006. ومع ذلك، فإن عائدات النفط الحقيقية للفـرد مـن السكان كانت أقل بكثير مـن نصف العائدات التي تحققـت للفرد في عام 1980، وكما سنتناول بالنقاش لاحقاً، فإن معدلات دخل الفرد لا معنى لها إلا إذا علم المرء كذلك إن كانت العائدات توزع بالتساوي أم لا.

وفي فنزويـلا يـدور الكثير مـن الكلام حول استخـدام أرباح النفـط غير المتوقعة لإحـداث تحول في المجتمـع. فكم كان مقدار التغير في العـالم العربي؟ تستخدم دبي ـــ التـي لا يعتمد اقتصادها على النفط قدر اعتماد اقتصاد بلدان الخليج على النفط ـ مواردهـا في مشروع يرمي إلى تحويلها إلى مقصد عالمـي للسياحة وفرص الاستثمار العقـاري. أما الكويت فقد لجـأت إلى تقديم إعانات ماليـة لمواطنيها. ولقد ازدهرت أسـواق العقارات في عـدة بلدان عربية، كمـا في المملكة العربيـة السعودية، ليكتشف المستثمرون، كل بدوره أن ما يصعد إلى الأعلى يمكن أن يهوي أيضاً. فعلينا أن ننتظر لـنرى إن كانـت دروس الماضي قد تم استيعابها وجرى توظيـف عائدات النفط والغاز الطبيعـي في مشروعات من شأنهـا أن تؤدي إلى تنوع الاقتصاديـات المحلية، فتنقلها بعيداً عن مخاطر الاعتماد على الهيدروكربون وتوفر لها مستقبلاً يطيل بقاءها.

تفيـد المؤشرات بأن عائـدات الهيدروكربون تكون أفضل توجيهـاً في البلدان ذات المؤسسـات المسؤولـة أمام الشعب، وذلكم أفضل حماية مـن نزوع الثروة النفطية إلى

خلق التفاوت والفقر والنزاعات. والمسألة تكمن في معرفة كيف يكون إنشاء مؤسسات ورعايتها والدفاع عنها.

1. The Strategic logic of the Iraq blunder, by Sheila Carapico and Chris Toensing in MERIP issue 239, Washington DC, 2006, p.10.

2. Medium Term Oil market Report, IEA Paris, July 2006, p40.

3. Crude Designs: The rip off Iraq's Oil Wealth, by Greg Muttitt, published by platform, London 2005.